



أنواع العملاء

لتقييم حسابات المدينين لا بد من دراسة الذمم والديون المترتبة على العملاء بهدف التعرف على الأوضاع المالية لهم.

بمعنى آخر، لتقييم وتقدير قدراتهم على تسديد الذمم والديون المترتبة عليهم، مع عدم إغفال أن الغاية من تقسيم حسابات المدينين هو قياسه أو الإفصاح عنها في الميزانية بمقدار صافي النقدية التي يتوقع تحصيلها خلال الفترة المالية أو دورة التشغيل.

عند معالجة حسابات المدينين في السجلات والدفاتر المحاسبية في نهاية الفترة المالية، لا بد من مراعاة النقاط التالية:

- تحديد القيمة الاسمية لحسابات المدينين وفق الفواتير المتعلقة بالمبيعات الآجلة
- احتمال تحصيل القيمة الاسمية لحسابات المدينين كونهم يتمتعون بملاءة مالية تُخوّلهم السداد وفق المتفق عليه
- طول الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل حسابات المدينين وفق الفئات العمرية لفئات العملاء وتقدير المبالغ المشكوك في تحصيلها بسبب عُسر بعض العملاء أو تقدير الديون المعدومة لبعض العملاء المفلسين وبالتالي اعتبار الدين معدوماً

تحديد القيمة الاسمية لحسابات المدينين

لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بعض العمليات المالية المتعلقة بتقييم المدينين، لتحديد المبالغ المستحقة عليهم، نظراً لتأثيرها المباشر في القيمة الاسمية للديون، منها:

الحسم التجاري أو المباشر

يمنح الحسم التجاري للعملاء كنسبة مئوية، أو ك مبلغ محدد من قيم السلع المباعة أو الخدمات والذي لا يعترف عليه محاسبياً، أي لا يتم إثباته في الدفاتر المحاسبية كخسائر أو كعبء وإنما يتم تخفيضه أو تنزيله من ثمن المبيعات الإجمالية وتسجيلها بقيمتها الصافية.

الحسم النقدي (حسم المبيعات)

غالبًا ما يتم الإشارة إلى اتفاق الحسم النقدي كآلي: 2% - صافي 30. وهذا يعني أن البائع سيمنح حسمًا نقديًا مقداره 2% إذا ما تم تسديد قيمة فاتورة العميل أو جزء منها خلال عشرة أيام من تاريخ الصفقة وإلا يلتزم بسداد قيمة الفاتورة أو الباقي منها في نهاية 30 يومًا من تاريخه. ويسجل الحسم النقدي في دفاتر البائع ودفاتر المشتري محاسبيًا، إما باستخدام الطريقة الإجمالية وإما بالطريقة الصافية. ويفضل استخدام الطريقة الإجمالية لأغراض الإفصاح المحاسبي في الدفاتر التجارية.

طريقة تسجيل الحسم النقدي

يتم إثبات المبيعات وحسابات المدينين على أساس القيمة الإجمالية للمبيعات، بغض النظر عن الاستفادة من الحسم أو عدمها. ويتم إثبات الفرق بين قيمة الدين والقيمة المتحصل عليها في حساب حسم المبيعات أو حساب الحسم المسموح به.

طريقة التسجيل المباشر للديون المدومة

يتم الانتظار حتى يتثبت فعليًا عدم إمكان تحصيل أرصدة حسابات مدينين محددين. ويتم إثبات القيد المحاسبي عند تحديد حساب العميل الذي لا يمكن تحصيله حيث تعتبر مصروفات الديون المدومة بمثابة خسارة ويجب أن يخفض بمقدارها رصيد حساب العميل.

وتكون القيود على الشكل التالي:

مبالغ مدبنة	مبالغ دائنة	الببان	التاريخ
xxx	xxx	من حـ/مصروفات الديون المدومة إلى حـ/المدينين إعدام حسابات المدينين مباشرة	
xxx	xxx	من حـ/الأرباح والخسائر إلى حـ/الديون المدومة إققال حـ/مصروفات الديون المدومة	2003/12/31

طريقة المخصص للديون المعدومة

يتم من خلال طريقة المخصص للديون المعدومة تشكيل المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة والناجمة عن تقدير الديون والذمم المشكوك في تحصيلها، وذلك بالإثبات المحاسبي على الشكل التالي:

مبالغ معينة	مبالغ دائنة	البيان	التاريخ
xxxx	xxxx	من حـ/مصاريف ديون مشكوك في تحصيلها إلى حـ/مخصص الديون المشكوك فيها إثبات الديون المشكوك فيها	12/31
xxxx	xxxx	من حـ/الأرباح والخسائر إلى حـ/مصاريف ديون مشكوك فيها إقفال المصاريف حساب الأرباح والخسائر	12/31

ويعاب على طريقة التسجيل المباشرة أنها تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP وحصرًا مبدأ المقابلة ومبدأ قياس حساب المدينين على أساس القيمة النقدية القابلة للتحقيق، وكذلك مبدأ الحيطة والحذر، ومحاسبياً فإن استخدامها يصبح غير ملائم خاصة عندما يكون مبلغ الدين غير القابل للتحصيل مهماً.

قائمة جرد العملاء

قائمة جرد العملاء هي بيان تحليلي للديون المترتبة على العملاء والحسم المنتظر منحه لهم بهدف التوصل إلى تحديد الديون الجيدة والمشكوك فيها والمعدومة والحسم الممنوح وذلك لإثبات المعالجة المحاسبية المتعلقة بالمدينين.

تحصيل الديون المعدومة سابقاً

يمكن استخدام أحد الأسلوبين التاليين:

- 1. توسيط حساب مخصص الديون المشكوك فيها:** حيث يستلزم تعديل رصيد حـ/مخصص الديون المشكوك فيها بإعادة قيمة الدين المعدوم الذي تم تحصيله عن طريق إضافته إلى حساب المدينين.
- 2. التسجيل المباشر:** أي عدم توسيط حـ/مخصص الديون المشكوك فيها، حيث يتم أولاً إثبات الديون المعدومة المحصلة وبعدها إقفال الديون المعدومة المحصلة في حساب الأرباح والخسائر.

تصنيف الأصول الثابتة

الأصول الثابتة هي الأصول التي توصف عادة بالأصول الطويلة الأجل لأنها تُستخدم في عمليات المشروع وهي غير مَعْدَة لإعادة البيع وللأغراض المحاسبية، وتشمل هذه الأصول الأملاك والمصانع والتجهيزات، ولذلك تدعى "الأصول الثابتة".

ويمكن أن تُصنّف الأصول الثابتة إلى أصول مادية وغير مادية.

الأصول الثابتة المادية

الأصول الثابتة المادية لها جوهر مادي فيزيائي (لمسوس)، مثال: الأملاك والمباني والتجهيزات المادية. ولها خمس ميزات:

- هي أصول تستخدم في العمليات
- غير مَعْدَة لإعادة البيع
- عمرها الإنتاجي طويل نسبياً
- لها طبيعة مادية فيزيائية (لموسة)
- تقدم للشركة فوائد مستقبلية قابلة للقياس. توصف هذه الأصول الثابتة بمصطلحات عديدة مثل: الأملاك والمصانع والتجهيزات

الأصول الثابتة غير المادية

الأصول الثابتة غير المادية لها قيمة ناتجة عن الحقوق الممنوحة للمالكين.

تتمثل قيمتها في حق الامتياز أو حق العمل الذي يقدم بعض الأعمال أو ينتج دخلاً يحقق فوائد للمالك، ويتم احتلاك تكلفة الأصول غير المادية دورياً على شكل مصروف، وذلك خلال العمر الإنتاجي للأصل. مثل: شهرة المحل، براءات الاختراع، حقوق النشر والتأليف، والعلامات التجارية.

الاهتلاك ومجمع الاهتلاك واستبدال الأصول الثابتة

تتطلب محاسبة النفقات المتعلقة باقتناء واستخدام الأصول الثابتة التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية.
النفقات الرأسمالية

هي تلك المتعلقة بالأصول التي تقدم منافع للشركة تمتد إلى أكثر من دورة محاسبية واحدة. وخلال فترة اقتناء الأصل المناسب، ومن خلال النفقات الرأسمالية يتم توزيع تكلفة الأصل المقتنى على الفترات المحاسبية المستقبلية.

ويطلق على هذا الجزء مصطلح "مصرف إهلاك الأصل".

النفقات الإيرادية

هي المصاريف التي تتعلق باستعمال الأملاك أو المنافع الأخرى التي لا تتجاوز الدورة المحاسبية الجارية، ولذلك تسجل في حساب المصروف المناسب في الدورة الجارية. إن مصطلح النفقات الإيرادية يبين أن هذه النفقات يتم مقابلتها مع الإيرادات المتحققة في الدورة نفسها.

إن التمييز الصحيح بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية أمر في غاية الأهمية لأن الخلط بينهما سوف يؤدي إلى خطأ في احتساب الدخل السنوي من جهة، وإلى خطأ في المحافظة على رأس المال الحقيقي.

تقوم محاسبة الأملاك والمصانع والتجهيزات على مبدأ التكلفة والمقابلة، حيث يتم تسجيل الأصول عند حيازتها في الحسابات بسعر التكلفة، وذلك انسجاماً مع مبدأ التكلفة التاريخية.

السجلات المحاسبية الخاصة بالأصول الثابتة

يمكن للمنشأة الاحتفاظ بسجلات تفصيلية (طاقات) تقابل كل نوع من حسابات المراقبة في دفتر الأستاذ العام الذي يشمل جميع الأصول (كالسيارات) حيث يتم إعداد بطاقة لكل أصل بمثابة أستاذ فرعي لحساب الأصل الذي يظهر في دفتر الأستاذ العام. ويلاحظ أن مجموع أرصدة الحسابات الفرعية أو المساعدة يكون مساوياً لرصيد حساب الأصل.

من بين البيانات المهمة التي تبيّن سجلات الأصول التفصيلية (بطاقة الأصل أو الأستاذ الفرعي) ما يلي:

- تكلفة اقتناء الأصل وأية تكاليف لازمة لوضعه في حالة قابلة للاستعمال
- العمر الإنتاجي وقيمة الخردة (النفاية) إن وجدت
- وصف شامل للأصل، وتحديد موقعه ورقمه وتاريخ تشغيله
- طريقة الإهلاك المستخدمة لإهلاك الأصل، وتاريخ الاستغناء عن الأصل
- تحديد الشخص المسؤول عن الأصل
- الجهة الموردة للأصل
- قسط الإهلاك السنوي للأصل
- التحسينات الإضافية للأصل إن وجدت
- اسم حساب المراقبة في دفتر الأستاذ العام
- أية مصروفات إضافية ناتجة عن تغيير مكان الأصل أو إعادة تركيبه